شنـاشيــل

العالم أجمل من دون القذافي

■ عدنان حسين

عاند سبعة أشهر ولم يستسلم إلا وليبيا شبه خراب.. قبلها عاند أكثر من أربعين سنة حوّل خلالها ليبيا إلى سجن رهيب وأهلها إلى شعب جائع.. لكنّ ليبيا الآن على شفا الحرية التامة.. ستكون حرة وستكون مزدهرة لأنها بلا القذافي.

العالم كله سيكون أجمل من دون القذافي، مثلما صار أجمل من دون صدام، وسيكون أجمل وأجمل من دون علي صالح في اليمن وبشار الأسد في سوريا وسواهما في بلدان أخرى.

في تشرين الأول ١٩٨١، وبعد يومين من مقتل الرئيس المصري الأسبق أنور السادات في حادث المنصة الشهير، أوفدتني المجلة التي كنت أعمل لها إلى العاصمة الليبية طرابلس لمقابلة الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس الجبهة الوطنية المصرية المعارضة لنظام السادات آنئذ، ورئيس هيئة الأركان بين مطلع العام ١٩٧١ ونهاية العام ١٩٧٣، أي أثناء الفترة التي سبقت وتلت حرب أكتوبر التي استعادت فيها مصر قناة السويس وجزءاً من سيناء.

كان الزمن زمن فورة نفطية هائلة بمعايير تلك الحقبة، فتوقعت أن أجد ليبيا التي أزورها للمرة الأولى بلداً متطوراً بفضل العائدات النفطية الكبيرة والشعب الذي لم يكن تعداده يتجاوز مليونين ونصف المليون نسمة. لكنني وجدت نفسي أواجه صورة مختلفة تماماً، خصوصاً عندما دلفت إلى عمق مدينة طرابلس.. كل شيء فيها بدا في حال شديدة من البؤس، وقد عبّر الناس عن غضبهم حيال هذه الحال ومعارضتهم لنظام العقيد معمر القذافي البوليسي بطريقة سلبية فريدة، فلا أباليتهم كانت لا تطاق على الإطلاق أعطتني انطباعا خاطئا بان الليبيين شعب كسول وأناني، حتى تعرفت بعد اثنتي عشرة سنة في لندن بالمخرج السينمائي الليبي محمد مخلوف الذي وجدته من أجمل الناس الذين تعرفت عليهم في المنفى، بوطنيته الصادقة ومعارضته المتحمسة لنظام القذافي وبتهذيبه.

استغرقت زيارتي إلى طرابلس أربعة أيام فقط كرهتها خلالها، وقد أفصحت عما في داخلي لوزير الإعلام آنذاك الذي لا أتذكر الآن إلا اسمه الثاني (العزابي)، فقد قلت له بعدما استقبلني في مكتبه: "لن أعود إلى ليبيا ولو فرشتم الطريق ذهباً".

الآن الطرق إلى ليبيا أصبحت معبّدة بالحرية والحب.. ليبيا كلها ستزهر وستفرش الطرق إليها بالورود والرياحين.. ليبيا أجمل من دون القذافي.. والعالم كله أحلى من دون القذافي.

أمنيتي على الأخوة الليبيين أن يعتبروا بتجربتنا الأليمة في العراق فمن نحس حظنا أن العالم كله صار أجمل من دون صدام حسين، إلا العراق نفسه، لم يُصبح بعد أجمل كما أردناه وحلمنا به.. والسبب كثرة المساوئ التي أتى بها خلفاء صدام.

adnan.h@almadapaper.net

طالباني يستأنف اتصالاته لحل أزمة الوزارات الأمنيّة

□ بغداد / متابعة المدى

رئيس الجمهورية يسعى للتقريب بين المالكي وعلاوي.. (ارشيف)

يستأنف رئيس الجمهورية جلال طالباني خلال اليومين المقبلين وساطته بين كتلتي دولة القانون والعراقية لإيجاد تسوية لأزمة الوزارات الأمنية الشاغرة (الدفاع والداخلية والأمن الوطني). وأكد القيادي في التحالف الكردستاني فرياد رواندزي أن رئيس الجمهورية وصل إلى بغداد قادماً من إقليم كردستان، وسيبدأ خلال اليومين المقبلين جولة مشاورات مع رئيس الوزراء نوري المالكي وزعيم العراقية إياد علاوي لحل المسائل العالقة. وأضاف إن العراقية سلمت الرئيس طالباني قائمة بمرشحيها لحقيبة الدفاع فيما سلمت دولة القانون مرشحيها لحقيبة الداخلية إلى الرئيس طالباني، نافياً الأنباء التي تحدثت عن رفض نوري المالكي مرشحي العراقية. وأوضح أن الاتفاق ينص على أن يكون الرئيس طالباني هو الوسيط في أي مفاوضات بين الجانبين. ولفت إلى أن الرئيس طالباني سيطلع نوري المالكي على مرشحي العراقية للدفاع ويؤمل أن يعقد اجتماعا أيضاً مع إياد علاوي للبحث في تحديد موعد الاجتماع المقبل لقادة الكتل السياسية.

ويرى مختصون أن مهمة القمة السياسية الجديدة التي يؤمل أن يرعاها طالباني هي حسم ملف الوزارات الأمنية والاتفاق على وزيري الدفاع والداخلية الجديدين بعد أن تسلم من علاوي والمالكي مرشحيهما للمنصبين.

واتفق قادة الكتل السياسية في اجتماعهم الثالث في الثاني من الشهر الحالي على عقد اجتماع آخر في غضون أسبوعين لتقديم مرشحي الوزارات الأمنية والتصويت عليهم في مجلس النواب، وهو أمر يعتقد انه سيتم بعد نهاية عطلة عيد الفطر بعد أن يستأنف مجلس النواب اجتماعاته في السادس من الشهر نفسه. وفيما يتعلق بحقيبة الدفاع أشار النائب سلام المالكي إلى أن رئيس الوزراء جاد في حسم موضوع الوزارات الأمنية وتسمية المرشحين لها. وأشار إلى أن الأسماء المرشحة لهذا المنصب تمت دراستها ودراسة سيرها الذاتية حيث جاء اختيارها وفق ضوابط مهنية وشروط متفق عليها بين الكتل السياسية.

وكلف رئيس الوزراء نوري المالكي، في (١٦ آب ٢٠١١)، وزير الثقافة سعدون الدليمي بتولي وزارة الدفاع وكالة، بسبب تأخر العراقية بتقديم مرشحيها، فيما أعلنت وزارة الدفاع العراقية، أمس الأول الأربعاء (١٧ من آب الحالي)، مباشرة سعدون الدليمي مهامه كوزير بالوكالة، مؤكدة أن الدليمي وصل إلى مقر الوزارة والتقى بكبار الضباط واستمع إلى إيجاز عن عملهم.

وكان المالكي قد أعلن أخيرا عند حضوره إلى مجلس النواب لمناقشة خطة الترشيق الحكومي عزمه تكليف الدليمي بالوكالة مؤكدا تمتعه بالكفاءة والخبرة إضافة إلى انتمائه للمكون السني والى القائمة العراقية باعتبار المنصب استحقاقاً لمكوّن وليس لقائمة أو حزب. وأوضح أن اتفاقات أربيل نصت على منح الوزارات الأمنية للمكونات وليس للكتل.

ويشغل المالكي الوزارات الأمنية للدفاع والداخلية والأمن الوطني بالوكالة منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة غير المكتملة في الحادي والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) الماضي إلا أنه أصدر في السابع من حزيران (يونيو) الماضي أمراً بتكليف مستشار الأمن القومي فالح الفياض لتسلم منصب وزير الأمن الوطني وكالة ثم يأتي تكليفه للدليمي بحقيبة الدفاع ليبقي وزارة الداخلية بيده حتى الآن.

وكشفت حركة الوفاق الوطني العراقي، الخميس (٢٠١١/٨/١٨)، عن رسالة بعثها زعيمها إياد علاوي إلى رئيس الجمهورية جلال طالباني تبين فيها "الخرق والمخالفة" في تسمية سعدون الدليمي وزيرا للدفاع بالوكالة، مؤكدة أن علاوي اقترح دعوة القادة السياسيين لاجتماع عاجل لدراسة أسماء المرشحين واختيار احد وزراء العراقية بدلا عن الدليمي. وسجل علاوي اعتراض العراقية ورفضها هذا القرار داعيا طالباني إلى "التدخل على جناح السرعة لتدارك الأمر"، باعتباره الراعي لاجتماعات القادة قائلاً "تتحملون المسؤولية السياسية والتاريخية لإنجاح ما بدأتم به".

واقترح علاوي على طالباني حلا لهذه القضية بدعوة القادة السياسيين لاجتماع عاجل لدراسة أسماء المرشحين لكلا الوزارتين والتوافق على تسمية احدهما لكل وزارة... وخاطبه قائلاً "إننا ومن منطق الحرص على التوافق الوطني والشراكة الحقيقة نتطلع إلى دوركم كرئيس للبلاد في إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح وتحقيق الانسجام الوطني ووضع نهاية عاجلة لهذا الجدل المفتعل حول ملفات كان الأجدر أن يتفق عليها القادة منذ وقت طويل". وتضمنت الرسالة مقترحات أراد علاوي بقاءها وأهمها إلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء بتسمية الدكتور سعدون الدليمي كوزير للدفاع بالوكالة. واختيار احد وزراء العراقية وكالة بدلا عنه كحل مؤقت. ومطالبة دولة القانون بتقديم أسماء مرشحيها لحقيبة الداخلية اسوة بالعراقية. ودعوة القادة السياسيين لاجتماع عاجل لدارسة أسماء المرشحين لكلا الوزارتين والتوافق على التسمية احدهما لكل وزارة.

وفي رسالته الثانية يعرض علاوي على طالباني أسماء تسعة مرشحين للعراقية لحقيبة الدفاع بينهم أربعة مدنيين بعضهم من الوزراء السابقين إضافة إلى خمسة ضباط حاليين وسابقين.وأكد علاوي في الرسالة ضرورة عقد اجتماع برعاية طالباني في بغداد أو في كردستان لمناقشة الأسماء المرشحة للدفاع وكذلك للداخلية بعد أن يقدمها المالكي من اجل الاتفاق على تسمين الوزيرين، موضحا أن القيادي في العراقية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي سيمثل القائمة في أي اجتماع يعقد لهذا الغرض. وقائمة الأسماء المدنيين المرشحين لوزارة الدفاع التي بعثها علاوي هي جواد البولاني وزير الداخلية السابق وفلاح حسن النقيب وزير الداخلية الأسبق و عبد الله الجبوري عضو مجلس النواب و صلاح الجبوري وزير دولة. أما أسماء العسكريين فهي: العقيد الركن سالم دلي سبعاوي واللواء الركن هشام داود الدراجي واللواء الركن خالد بكر خضر الحمداني واللواء المهندس علي مدحت العبيدي و العميد الركن قوة جوية مجيد عبد نصيف خلف الزبيدي.

ومن جهته، قال هاني عاشور مستشار القائمة العراقية ان التصعيد ضد القائمة العراقية اصبح منهجا مخططا له لعدم قدرة الحكومة على تحقيق انجازات. واضاف ان اجواء الازمات التي يتم اختلاقها ضد القائمة اصبحت معروفة وطريقة للهروب من الفشل في الاداء الحكومي، مشيرا إلى أن هناك عددا من الوزارات التي أخفقت في الأداء واسماها وكشفها رئيس الوزراء خلال جلسة مناقشات ما بعد المئة يوم، لكنه لم يتخذ أي إجراء ضدها لأن الهدف هو القائمة العراقية وليست القوائم الأخرى. وقال إن سياسة تحويل الأنظار من الفشل إلى جهة الأزمات ربما تنجح لفترة محددة ولكنها تدفع إلى تراكم اليأس والاحتقان الشعبي ضد الأداء الحكومي.

وتعيش البلاد أزمة سياسية تتمثل بعدم اكتمال تشكيل الحكومة وعدم الاتفاق على أسماء الوزراء الذين سيتولون إدارة الوزارات الأمنية حتى الآن، حيث شهدت محافظات بغداد وكربلاء والنجف وديالى وصلاح الدين ونينوى وواسط، في (١٥ آب ٢٠١١)، عددا من التفجيرات بواسطة سيارات مفخخة وعبوات ناسفة استهدفت القوات الأمنية والمدنيين، أسفرت عن مقتل وإصابة أكثر من ٣٠٠ شخص.

اعتراضات سياسية حول فقرات في قانون الأحزاب

□ بغداد / المدى

كشف نواب عن وجود اعتراضات تعيق إقرار قانون الأحزاب بعد عزم الكتل إجراء تعديلات على بنوده لاسيما في الفقرة الثامنة المتعلقة باستقلالية الحزب واتخاذها الطابع العسكري. في حين يرى مراقبون متخصصون أن التعديلات مهمة لأسباب عدة تتعلق في عدد أعضاء الحزب ومصادر تمويله واستقلاليته. وبين عضو اللجنة القانونية والنائب عن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري أمير الكناني بعض فقرات قانون الأحزاب التي عليها اعتراض من بعض أعضاء مجلس النواب. وقال الكناني في تصريح له: "ان بعض النواب اعترضوا على المادة (٨) الفقرة ثالثاً التي اشترطت عدم وجود تنظيمات عسكرية او ميليشيات داخل الحزب، كما لا يجوز لأي حزب الارتباط بأية قوة مسلحة. وأوضح الكناني "أن الذي ينتمي إلى الحزب يكتب تعهدا بأنه لا ينتمي إلى القوات الأمنية أو إلى لجنة النزاهة وخلافا لذلك يتم حل الحزب. في المقابل اعتبر الخبير القانوني طارق حرب انه من الضروري إجراء تعديلات على مشروع قانون الأحزاب. وأوضح حرب لـ "المدى": أن بعض الأحكام الواردة في مشروع القانون تحتاج إلى تعديل ومنها إمكانية تأسيس حزب من ٢٠٠٠ شخص ومؤسس الحزب عمره ٢٥، معتبرا أن هذا العدد قليل جدا. وبين أن البلاد تعاني مشكلة تزايد أعداد الأحزاب، ولابد من الالتفات إلى هذه المشكلة، مشيرا إلى أن مفوضية الانتخابات سجلت ٣٠٦ كيانات في الانتخابات النيابية التي أجريت في السابع من آذار العام الماضي. وتابع أن من إجراءات التعديل التي يجب الأخذ بها هو أن مؤسس الحزب ألا يقل عمره عن ٣٥ سنة أسوة بأعضاء مجلس النواب والمحافظة إضافة إلى أن عدد أعضاء الحزب المطالب تأسيسه يزيدون عن الـ ٢٠٠٠ . كما دعا حرب الى التوقف عند الأحكام المالية للقانون فمن غير الممكن منح الأحزاب الخاسرة في الانتخابات أموال وترهيل ميزانية الدولة. وشدد حرب على ضرورة إبقاء دائرة شؤون الأحزاب لان هذه الدائرة ليس لها علاقة بتشكيل الحزب لان طلب تأسيس الحزب يقدم إلى محكمة القضاء الإداري. لافتا إلى أن عمل دائرة شؤون الأحزاب هو مراقبة أوضاعها، وفيما إذا كان لديها ميليشيات أو مصادر تمويل من خارج البلاد والسيرة الذاتية لرئيس وأعضاء الحزب.

وأنهى مجلس النواب القراءة الأولى لمشروع قانون الأحزاب والذي يهدف إلى تنظيم الإطار القانوني لإقامة الأحزاب السياسية على أسس وطنية ديمقراطية تضمن التعددية السياسية وتحقق مشاركة أوسع في الشؤون العامة.

إلى ذلك قال عضو اللجنة القانونية والنائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية محسن السعدون أن بعض فقرات قانون الأحزاب سيتم تعديلها في القراءة الثانية. وأوضح في تصريح صحفي أن قانون الأحزاب موضع الدراسة الآن من قبل اللجنة القانونية والكتل السياسية حيث توجد عدة مواد تحتاج إلى تعديل". وأضاف أن هذا قانون سيأخذ مناقشة طويلة داخل مجلس النواب لأنه من القوانين المهمة. وأشار الى أن القانون سوف يراعي الأحزاب القديمة باعتبارها أحزابا ذات عمق سياسي كبير.

من جهتها أكدت الكتلة العراقية البيضاء وجود إجماع سياسي على تشريع قانون الأحزاب، مبينة أن غالبية الأحزاب السياسية في البلاد أسست بدعم وبتمويل خارجي ما اثر سلبا على مواقفها تجاه التدخلات الخارجية. وقالت المتحدثة باسم الكتلة عالية نصيف، إن "هناك إجماعا سياسيا على إقرار قانون الأحزاب، مشيرة إلى أن "إقرار القانون كان احد بنود الاتفاق السياسي لقادة الكتل في البلاد". وأوضحت نصيف أن "غالبية الأحزاب في العراق أسست بدعم وتمويل خارجي بعد عام ٢٠٠٣، لذا فهي ملزمة بتوجهات الدول الداعمة لها".

وتشير الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من الدستور العراقي إلى "حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، وتكفل هذه المادة حق الانضمام إليها، ويتم تنظيم ذلك بقانون".

وكان من المفترض أن يتم تشريع قانون الأحزاب منذ الدورة الماضية إلا أن النسخة التي قدمت من قبل الحكومة لم تحظ برضا الكتل السياسية واعتبروها تقييدا كبيرا لهذه الأحزاب، فيما يقول رئيس الوزراء نوري المالكي إن احد نواقص بناء الدولة تتمثل بعدم تشريع قانون الأحزاب.

> تقول اللجنة القانونية في مجلس النواب ان هنالك اعتراضاً على المادة الثامنة من القانون التي اشترطت عدم وجود تنظيمات عسكرية او ميليشيات مرتبطة بالحزب

السعدون

الكناني

أنبـــاء

مطالبات بإقالة رئيس هيئة الحج والعمرة

■ طالب النائب عن القائمة العراقية احمد الجبوري رئيس الوزراء نوري المالكي بإقالة رئيس هيئة الحج والعمرة محمد تقي المولى أسوة بوزير الكهرباء لوجود ملفات فساد كبيرة في آليات عمل الهيئة. وأوضح الجبوري إن الهيئة فتحت التسجيل للذين يرومون القيام بمناسك الحج من العراقيين بدخول القرعة مقابل مبلغ مليون و ٣٠٠ ألف دينار عراقي كشرط أساسي لدخولها مشيرا إلى أن عدد من النواب بدأوا بجمع التواقيع لاستجواب المولى في البرلمان.

أسباب شخصية وراء الانسحابات في العراقية

■ نفى عضو القائمة العراقية خالد العلواني أن "تكون هنالك كتل في طور الانسحاب عن قائمته"، مشيراً إلى أنّه توجد منذ البداية خلافات بين أعضاء الكتل وتم الانسحاب على إثرها في إشارة منه إلى الكتلة البيضاء. لافتا إلى أن موضوع الانسحاب هو خلافات شخصية ". وبين : أنّه" صار من المعتاد في حال انسحاب كتلة من القائمة الادعاء أن هناك دكتاتورية ولكن الذي جرى انسحاب أفراد وهذا يؤكد إن الأسباب شخصية".

اتفاق حكومي وراء وجود البيشمركة في ديالى

■ كشف النائب عن التحالف الكردستاني سعيد رسول عن وجود اتفاق وطلب من الحكومة المركزية بتواجد قوات البيشمركة في محافظة ديالى، مشيرا إلى أن تواجد البيشمركة هناك جاء بناءً على موافقة الحكومة المركزية لدعم الجهود الأمنية في المحافظة. وأضاف هنالك هجمات إرهابية يتعرض لها المدنيون بصورة عامة والكرد بصورة خاصة، وهذا الأمر دفعنا للتحرك لإيقاف الهجمات وحقن الدماء التي كانت تسفك يومياً.

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون